

Distr.: General
7 May 2019
Arabic
Original: French



رسالة مؤرخة ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه نص البيان الختامي للمؤتمر الوزاري الأفريقي حول دعم الاتحاد الأفريقي للمسار السياسي للأمم المتحدة بشأن الخلاف الإقليمي حول الصحراء (انظر المرفق).

وهذا البيان اعتمدته بالتزكية، في ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٩، بمدينة مراكش، ٣٧ دولة أفريقية مثلها ٢٨ وزيرا، من بينهم ٢٥ وزيرا للخارجية، وشخصيات أخرى رفيعة المستوى من المناطق دون الإقليمية الخمس في أفريقيا.

ونص هذا البيان، في جملة أمور، على أن الدول الأفريقية:

- رحبت بتأييد الاتحاد الأفريقي بالإجماع، بموجب القرار ٦٩٣ (د-٣١) المنبثق عن قمة نواكشوط المنعقدة في تموز/يوليه ٢٠١٨، لـ "الاختصاص الحصري للأمم المتحدة كإطار لإيجاد حل سياسي لمسألة الصحراء يكون مقبولا للطرفين وواقعا وعمليا ودائما"، وكررت تأكيد هذا التأييد.
- أعادت التأكيد على أنها متحدة حول التنفيذ البناء والفعال لولاية الترويك، التي أنشئت بموجب القرار ٦٩٣ (د-٣١)، من أجل حماية ودعم وصيانة "سلامة العملية السياسية الجارية في الإطار الحصري للأمم المتحدة، وتحت إشراف مجلس الأمن ورعاية الأمين العام، من أجل التوصل إلى حل سياسي واقعي وعملي ودائم لمسألة الصحراء على أساس من التوافق"، وفقا للفقرة ٢ من قرار مجلس الأمن ٢٤٤٠ (٢٠١٨).
- أكدت على أن دعم الترويك للعملية السياسية للأمم المتحدة يتعين حمايته من أي تدخل أو تداخل أو عمل غير متوافق عليه من شأنه أن ينافس جهود الأمين العام للأمم المتحدة ومبعوثه الشخصي أو أن يقوض الانسجام داخل الاتحاد أو أن ينشئ عملية موازية من شأنها أن تغذي التفرقة بين أعضائه.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) عمر هلال

السفير
الممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٩ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من
الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة

البيان الختامي للمؤتمر الوزاري الأفريقي حول دعم الاتحاد الأفريقي للمسار السياسي
للأمم المتحدة بشأن الخلاف الإقليمي حول الصحراء

إننا، نحن الدول الأفريقية، أعضاء الاتحاد الأفريقي:

جمهورية أنغولا، وجمهورية بنن، وبوركينا فاسو، وجمهورية بوروندي، وجمهورية الكاميرون، وجمهورية
كابو فيردي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، واتحاد جزر القمر، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية
الكونغو، وجمهورية كوت ديفوار، وجمهورية جيبوتي، ومملكة إسواتيني، وجمهورية إثيوبيا الديمقراطية
الاتحادية، وجمهورية غابون، وجمهورية غامبيا، وجمهورية غانا، وجمهورية غينيا، وجمهورية غينيا - بيساو،
وجمهورية ليبيريا، ودولة ليبيا، وجمهورية مدغشقر، وجمهورية ملاوي، والمملكة المغربية، وجمهورية النيجر،
وجمهورية نيجيريا الاتحادية، وجمهورية رواندا، وجمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية، وجمهورية
السنغال، وجمهورية سيراليون، وجمهورية الصومال الاتحادية، وجمهورية السودان، وجمهورية جنوب السودان،
وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية تشاد، وجمهورية تونس، وجمهورية زامبيا؛

الاجتماع في مراكش، في ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٩، في إطار المؤتمر الوزاري الأفريقي حول دعم
الاتحاد الأفريقي للمسار السياسي للأمم المتحدة بشأن الخلاف الإقليمي حول الصحراء؛

إذ نقر بضرورة توطيد الوحدة، وتوحيد وتركيز جهودنا من أجل تحقيق أفريقيا التي ننشدها؛

وإذ نلتزم بالخيار الاستراتيجي لرؤساء دولنا وحكوماتنا للتغلب على أسباب التفرقة والانقسام
والتشتت، التي تهدد وحدة قارتنا؛

وإدراكا منا للحاجة الملحة لتصدي قارتنا للمسائل ذات الأولوية، بما في ذلك التنمية البشرية
المستدامة، والتكامل الأفريقي، ورفاه مواطنينا، تماشيا مع خطة عام ٢٠٦٣؛

نتفق على ما يلي:

١ - إعادة تأكيد التزامنا الثابت بأفريقيا متحدة ومستقرة ومزدهرة تنتهج النهج الاستباقي،
وتتكلم بصوت واحد وقادرة على التصدي للتحديات المتعددة الأبعاد في عالم اليوم والغد المعقد؛

٢ - تنفيذ الرؤية الحكيمة والمنسقة لرؤساء دولنا وحكوماتنا التي كرسنا خلال الدورة
العادية الحادية والثلاثين لمؤتمر الاتحاد، المنعقدة يومي ١ و ٢ تموز/يوليه ٢٠١٨ بنواكشوط (موريتانيا)
بشأن الخلاف الإقليمي حول الصحراء؛

٣ - الإشادة في هذا الصدد بالإجماع الذي اتخذ به قرار مؤتمر الاتحاد
رقم ٦٩٣ (XXXI) (Assembly/AU/Dec.693) بشأن تقرير رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي عن مسألة
الصحراء، الذي يجدد التأكيد على الاختصاص الحصري للأمم المتحدة كإطار لإيجاد حل سياسي لمسألة
الصحراء يكون مقبولا للطرفين وواقعا وعمليا ودائما؛

- ٤ - الحفاظ على روح ونص القرار ٦٩٣، الذي هو ثمرة مشاورات معمقة لرئيس المفوضية ومحل توافق محمود بين رؤساء دولنا وحكوماتنا، مع مراعاة دوره الأساسي في عودة أجواء الهدوء في أعمال الاتحاد الأفريقي؛
- ٥ - التنويه بكون القرار ٦٩٣ ينص على إحداث آلية اللجنة الثلاثية (الترويكا) التابعة للاتحاد الأفريقي، التي تضم رؤساء الاتحاد الحالي والسابق واللاحق، ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، بهدف تقديم دعم فعال للجهود التي تقودها الأمم المتحدة؛
- ٦ - إعادة التأكيد على أننا متحدون حول التنفيذ البناء والفعال لولاية الترويكا التابعة للاتحاد الأفريقي، التي تتمثل في حماية ودعم وصيانة سلامة العملية السياسية الجارية في الإطار الحصري للأمم المتحدة، وتحت إشراف مجلس الأمن ورعاية الأمين العام، من أجل التوصل إلى "حل سياسي واقعي وعملي ودائم لمسألة الصحراء على أساس من التوافق" (الفقرة ٢ من قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٢٤٤٠ (٢٠١٨))؛
- ٧ - دعم الولاية الخاصة التي أناطها القرار ٦٩٣ بالترويكا التابعة للاتحاد الأفريقي، مع استثناء أي هيئة تابعة للاتحاد، من أي مستوى كان، من أجل مواكبة التطورات في العملية السياسية التي تجري في إطار الأمم المتحدة بشأن مسألة الصحراء؛
- ٨ - التأكيد على أن دعم الترويكا للعملية السياسية للأمم المتحدة يتعين حمايته من أي تدخل أو تدخل أو عمل غير متوافق عليه من شأنه أن ينافس جهود الأمين العام للأمم المتحدة ومبعوثه الشخصي أو أن يقوض الانسجام داخل الاتحاد أو أن ينشئ عملية موازية من شأنها أن تغذي التفرقة بين دوله الأعضاء؛
- ٩ - التأكيد على الأثر الإيجابي للقرار ٦٩٣ على عمل الاتحاد الأفريقي، وعلى الانسجام بين أعضائه، وعلى تنفيذ خطته وأولوياته، بما يشمل تسييرا هادئا وحرصنا لعمليات الشراكة التي تربط الاتحاد الأفريقي؛
- ١٠ - التأكيد، في هذا الصدد، على أن الصيغة التوافقية والمعززة للقرار (XXVIII) Assembly/AU/Dec.635، الذي تم اعتماده خلال الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات التابع للاتحاد الأفريقي، المعقودة بأديس أبابا في ٣٠ و ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، والذي يتعلق بتمثيل أفريقيا من قبل "الترويكا"، التي تضم الرئيس الحالي والسابق واللاحق للاتحاد، ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، ورؤساء الجماعات الاقتصادية الإقليمية، وكذلك رئيس الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والتي وسعت لتشمل أعضاء مكتب رئاسة الاتحاد، تشكل حلا واقعيًا لمسألة شكل المشاركة في عمليات الشراكة التي تربط الاتحاد واجتماعاته؛
- ١١ - اعتبار أن أي مبادرة تهدف إلى المس بمضمون القرار ٦٣٥ قد تضر بمصادقية عمليات الشراكة ومساهمتها في تحقيق أهداف التنمية في قارتنا؛
- ١٢ - الإشادة بقوة بالمبادرة البناءة للمملكة المغربية للدعوة إلى عقد هذا المؤتمر، الذي يعكس دعمها لتنفيذ القرار ٦٩٣؛

١٣ - توجيه الشكر لوفود الدول الأفريقية الأعضاء في الاتحاد الأفريقي التي شاركت في المؤتمر الوزاري الأفريقي حول دعم الاتحاد الأفريقي للمسار السياسي للأمم المتحدة بشأن الخلاف الإقليمي حول الصحراء.

اعتمد في مراكش في ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٩
